ثـــورات الـــعـــرب.. وربـــيـــع الإســـــلام الـسـيـاسـي

أ.د.قاسم حسين صالح ★

كان إطلاق عنوان (تسونامي العرب) على الأحداث التي بدأت في تونس ومصر... أصدق من عنوان (ربيع العرب)، لأن (الإعصار) يحمل المفاجأت. ولعل المفاجأة الأكبر هي أن (ثمرة) ثورات العرب قطفها وسيقطفها الإسلام السياسي مع انه ليس بمفجّرها ولا متصّدرا لأحداثها. فلماذا يحصل هذا الذي يبدو غير منطقي،في مفارقة: أن الذين نزلوا إلى الشارع وضحّوا وأسقطوا أنظمة حكم قوية، يخرجون منها كما بدأوا، فيما الذين كانوا يتفرجون.. يتسلمون السلطة؟!

التحليل الاجتماعي وعلم النفس السياسي يقدمان لنا الإجابات الآتية:

١. إن الأحداث التي بدأت في كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير ٢٠١١، كانت ثورة تلقائية قام بها أفراد غير منتظمين بحزب له تاريخ وقيادة لها فكر إيديولوجي، إنما كان يجمعهم الإحساس بأنهم مضطهدون من سلطة غير عادلة اجتماعيا ولا تحترم كرامة الإنسان. وكان الشعور بالحيف والمهانة قد عمل على تحرير (أنا) الكرامة والحرية المكبوت في الداخل لينفجر في صرخة وصل صداها الى مكبوت آخر، فعملت محرّضا لأن يصرخ.. لتتحول الصرخة بين المكبوتين الى ما يشبه عود ثقاب أشعل عود حطب في بيدر ليحترق البيدر بأكمله.. فتكاثفت صرخات الأفراد في صرخة جموع وصل صداها الى مكبوتين كانت أصواتهم مخنوقة في حناجرهم .. فأطلقوها.. لتتوحّد في صرخة أرعبت السلطة التي كانت تخرس كل الأصوات.

هذا يعني أن المحرّك الأساسي لثورات العرب كانت (انفعالات) أكثر منها (فكرا). بمعنى، أن المشاعر الشعبية المشتركة التي تحررت من كبتها هي التي وحّدت تلك الثورات وليس الفكر المتمثل بقيادة موحّدة تمتلك خبرة في بناء دولة جديدة. والنتيجة المنطقية،هي أن أية انتفاضة شعبية من هذا النوع ينتهي أو يضعف دور القائمين بها بانتهاء مشهد الانتفاضة.. ليبدأ دور قوة يجمعها تنظيم ويوحّدها فكر، تتصدر المشهد وتقطف الغنيمة جاهزة.

٢. إن مناصرة أميركا لإسرائيل، ودعمها لأنظمة حكم عربية فاسدة ومستبدة، ومعاداتها للقوى الإسلامية، يعدّ من أهم الأسباب التي تجعل قوى الإسلام السياسي تحظى بتأييد واسع بين الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة التي تؤلف النسبة الأكبر في المجتمعات العربية في تحديد الفائز بالانتخابات التشريعية.

٣.إن القوى اليسارية والأحزاب الشيوعية في العالم العربي، مع أنها الأكثر في التضحيات البشرية، لم يعد لها الرصيد الجماهيري الذي كانت تتمتع به في خمسينات وستينات القرن الماضي ،للأسباب الآتية:

أ. تعرّض أقوى حزبين شيوعيين في العالم العربي، الشيوعي العراقي والشيوعي السوداني، إلى كارثتين تم فيهما تصفية قياداته وكوادره الفاعلة، نجم عنه انكسار نفسي خفت فيه أمل الجماهير التي كانت ترى في هذه الأحزاب.. المنقذ والمخّلص.

ب. انقسام القوى اليسارية والتقدمية على نفسها، وتحكّم (تضخّم الأنا) في قيادات فصائلها الذي حال دون توحّدها، أفضى الى إضعاف نفوذها ومحدودية التأييد لها في الانتخابات العامة، لسبب سيكولوجي يعتمل في ذات الناخب العربي، هو أن القوى التي لا تستطيع أن تصل الى صيغة توافقية في ما بينها لا يمكن لها أن تبني وتقود دولة.

ج. تخوف العامة من الناس وخشيتهم من أن القوى العلمانية ستعمل ضد الدين إذا تسلّمت السلطة، وستشوه تقاليد وقيما أخلاقية ومقدسات يعرضهم دفاعهم عنها الى دكتاتورية من نوع جديد.

د.تولّد ما يشبه اليقين لدى الغالبية في المجتمعات العربية بأن القوى اليسارية والأحزاب الشيوعية لن يسمح لها داخليا (أصحاب الثروة) وخارجيا (أميركا تحديدا) بتسلّم سلطة ولا حتى أن يكون لها دور فاعل فيها..يفضي سيكولوجياً إلى البحث عن بديل مقبول في نظرها ،فتجده في قوى الإسلام السياسي، ليس لما يتمتع به من أهليّة في تسلم الحكم، ولكن لضعف إعلام وتثقيف القوى التقدمية الذي يبطل (يقين)عجز الأغلبية بيقين الممكن الأفضل والأكفأ.

ه. ضعف الإمكانات المادية للقوى التقدمية، لاسيما في وسائل الاتصال- الفضائيات بشكل خاص- واعتمادها وسائل تقليدية في التثقيف الجماهيري، أمام زخم هائل من إعلام عربي يدعم بشكل مباشر وغير مباشر.. الإسلام السياسي.

٤. إن انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يمّثل قوة عظمى ناصرت حركات التحرر العربي في الجزائر، والعراق،... وموقفه الحازم والتاريخي بوجه العدوان الثلاثي على مصر، أضعف رصيد القوى التقدمية بين الناس التي كانت تعلّق عليها الآمال في الخلاص، وتفرّد، خصمه، أميركا في المشهد السياسي العالمي والإقليمي. بما جعلها تنكفئ على نفسها بسيكولوجية من لا حول له ولا قوة.

٥. إن تصاعد استبداد أنظمة الحكم العربية وعدم وجود قوى تقدمية ويسارية فاعلة في جبهة المعارضة،دفع بالمظلومين إلى الالتجاء الى الجوامع ودور العبادات التي تمثل مراكز استقطاب لقوى الإسلام السياسي.

٦. إن ثلثي الناس في المجتمعات العربية مغيب وعيها، وتتحكم في معظمهم سيكولوجيا القبيلة والطائفة والقومية والدين، فيما الفكر التقدمي يتعامل مع الإنسان بوصفه قيمة إنسانية، ويرفض القيم والتقاليد التي يلتزم بها هذان الثلثان اللذان يقرران من يفوز في الانتخابات ويحددان من يأتي الى عضوية البرلمانات العربية.

٧. قدمت تركيا في عهد أردوغان ،للعالمين العربي والإسلامي، جمهورية ثانية بهوية إسلامية ديمقراطية بعد أن كانت في جمهوريتها الأولى بهوية علمانية ،وشكّلت أنموذجا جديدا في الحكم جمع بين أضداد بتوليفة فريدة في تاريخ الإسلام.فحين فاز اردوغان بالحكومة عام ٢٠٠٢ أعلن انه لا يمثل حزبا دينيا، ولا يريد بناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما في أوربا، ولا يريد للدولة أن تسيطر على الدين كما هو حال العلمانية التركية.. وصرّح قائلا: (نحن لا نحتاج إلى مزيد من المشايخ أو علماء الدين، وإنما نحتاج في تركيا الى رجال سياسة ماهرين وشرفاء).وركّز على ثلاث قضايا تهم الناس نجح في تحقيقها: العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة ،والبطالة ،والتنمية وبها كسب ثقة وحب وتأييد ما يزيد على أربعين مليون تركي.وكان للأنموذج التركي وزيارة أردوغان لمصر بشكل خاص أن أحدثا تغييرا جوهريا في أفكار وبرامج قوى الإسلام السياسي التقليدي وظهور قوى إسلام سياسي جديدة تأثرت حتى بعنوان حزب اردوغان (عدالة، تنمية..)، ما جعلها تتحول من شعار (الإسلام هو الحل) الى الانفتاح على القوى الأخرى في الداخل والاجتماع حتى بالأمريكيين (شيطان الأمس!). وبهذا تكون تركيا قد خدمت قوى الإسلام السياسي العربي سيكولوجياً، بأن جعلت الناخب العربي يضع أمله فيها ممنيا نفسه أن يكون الحكم في بلده على غرار الأنموذج التركي. وللتاريخ فإن حركة الإخوان المسلمين في مصر التزمت الصمت وامتنعت عن المشاركة الفاعلة في الثورة.. الى أن انجلى الموقف.. أي أنها ظلت متفرجة إلى حين رجحت كفة الثورة التي تحولت من ثورة شباب الى ثورة شعبية. وكذا الحال في ما يخص حركة النهضة في تونس،مع أن لهما تاريخا ومواقف ضد نظامي الحكم في بلديهما..لكنهما كانتا كالنظام..فوجئتا ايضا بما حدث.

ولأن من صنع الثورة ما كانت قوى الإسلام السياسي، فإن حركة النهضة في تونس، والإخوان المسلمين في مصر لاحقا،غيرت خطابها السياسي بما يتناغم او ينسجم مع مزاج الثورة، وصبغت ما كانت تعتبره خطا احمر بلون اخضر. فلم يعد لبس (البكيني) على ساحل البحر.. خطا احمر ..وصارت المرأة مساوية للرجل حتى في الترشيح الى رئاسة الجمهورية. ولم تعترض حركة النهضة في تونس على مادة في الدستور تمنع تعدد الزوجات، بل حافظت عليها برغم أنها ضد الشريعة الإسلامية. فضلا عن (اطمئنان) المواطن بأن هؤلاء يخافون الله ويقيمون العدل بين الناس أفضل من غيرهم، لسبب سيكولوجي هو أن العربي عموما يميل للركون الى رجل الدين أكثر من رجل العلم، ولأنه ما يزال تحكمه سلطة الجماعة القائمة على مبدأ المسايرة، ويتصرف طبقا للمعايير والقيم التقليدية والأسرية.. ولم تتبلور لديه بعد (ذاته) الشخصية المستقلة في الرأي والقرار.

لهذه الأسباب فإن قوى الإسلام السياسي ستكون هي الرابح الأكبر من ثورات العرب،وستبقى في السلطة لعقد من الزمن ، لأن مزاج الجماهير العربية في الأوساط الفقيرة والمحدودة الوعي ..سيكون معها لدورتين انتخابيتين، ولن يحصل تغيير جوهري لصالح القوى العلمانية إلا في الدورة الانتخابية الثالثة،أي بعد عام ٢٠٢٠، لأن السلطة ستفسد حكّاما ومسؤولين كانوا يعدّون قدوة في نظر ناخبيهم الذين سيتخلون عنهم،ولبطء إيقاع أداء حكومات قوى الإسلام السياسي في بناء دولة تأخذ بمفاهيم ومعايير حداثة تتطور بإيقاع متسارع ،ولانحسار حجم الكبار المؤيد لها واتساع حجم الشباب المتطلع إلى التغيير والراغب سيكولوجيا في التمرد على سلطة الأب(الحكومة)،صارت تغذيها بشكل فاعل..شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت. تلك هي ملخص رؤيتنا من منظور التحليل السيكوسوسيولجي لمسار (تسونامي العرب)، يفترض أنها تشكّل بعدا من منظور تكاملي يتضمن أيضا بعديه السياسي والاقتصادي وتفاعل هذه الأبعاد الثلاثة في توقع ما سيتمخض عن أغرب ظاهرة في تاريخ ثورات العرب وأكثرها مفارقات!

★ رئيس الجمعية النفسيّة العراقيّة

ثمة حقيقة اجتماعية-نفسية هي أن المجتمعات العربية حين تمر بأزمة،فإن الغالبية المطلقة فيها تتوجه إلى الدين. ولهذه الظاهرة ذات الدلالات الكبيرة والخطيرة أسبابها، نصوغ خلاصتها بما يشبه النظرية، هي:
(حين لا يقدم الواقع: النظام، السلطة، الحكومة، حلولاً لما تعانيه الناس من مشكلات تؤمّن احتياجاتها الحياتية، فإنها تعيش حالة قلق وتوتر لا تستطيع أجهزتها العصبية تحمّلها إلى ما لا نهاية. ولأنهم يشعرون بالعجز من أن يقوموا هم بإصلاح الحال، ولأن (القدرية) تشفّرت في عقلهم الجمعي حين تضيق بهم الأمور، فإنهم يلجأون إلى الدين لخفض هذا التوتر، لأنهم يجدون فيه الأمل وتمنّي الفرج الذي يعيد إليهم توازنهم النفسي).

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

الـكـلـمـات..

ما الذي يمنع الكلمات، والحقائق التي تُنتَج خلالها، من الوصول إلى آذان وعقول وضمائر من يعنيهم الأمر.. ففي كل كلمة توجد معلومة ينتفع منها القارئ، ويتحقق له ما يريده، وهي المعرفة.. فإذا كانت هذه الكلمات منسوجة بطريقة تتبسط فيها المَعارف والحقائق والرؤى، فهذا جُل ما يبتغيه المرء.

وفي عالم الكتابة، حيث تُكتب يومياً مئات وربما ألوف المقالات والخواطر والتحقيقات، وتُنشر الصور وتخطيطات الكاريكاتور التي تُعبّر أحياناً ببلاغة متناهية عن المبتغى، لا يحمد المسؤولون وأولو الشأن ربهم،على أن الحقائق تأتيهم إلى مكاتبهم من دون أن يتحركوا أو يبذلوا جهدا.. ولكنهم بالعكس، يتصرفون بلا أدنى مسؤولية تجاه ما تقوله تلك الكتابات والصور..

وأنا هنا لا أبرّئ بعض هذه الكتابات من الدسّ والعداوة وأحادية الزوايا، ولكنها تبقى مفيدة لأن كلمة أو كلمتين منها يمكن أن تحمل حقائق حتى لو دلتّ في مجموعها على موقف آخر..

إن الكتابات التي تُحرّض على المسؤول وعلى المؤسسة، وعلى الحكومة، هي كتابات مؤذية عندما تُفكك الأشياء وتفصل بعضها عن بعض، فتترك أسباب الفشل والعوامل المؤثرة في استمراره، مما هو خارج قدرة المسؤول أو المؤسسة، وتتشبث بالفشل، وتضع كل شيء على عاتق المسؤول والمؤسسة.. بل يدسّ بعضها فيفترض أن لدى هذه المؤسسة دوافع لأن لا تسير الأمور، وإنها لم تتدبر الأسباب..

وبعض الكتابات تؤذي المجتمع عندما تنسب كل مصائبه إلى جهة واحدة وهي الحكومة، وتنسى أن ألوف الأسباب والعوامل خارج سيطرة هذه الحكومة.. ومن كثرة ما ألقينا على عاتقها مما لم نراع فيه ضميراً، أهملت ما نكتب واعتادت أذنها حدّ الإشباع، ولم يعد التحليل والتمحيص من أولوياتها، ففقدنا آخر أمل لنا في إيصال الصوت..

إن ما يُكتب عن الحكومة ومؤسساتها وأدائها مفيد لها حتى لو كان فيه كلام مؤذ، لأن الإيذاء جزء من التحفيز، والتحفيز جزء من المسؤولية التي يتحملها المهنيون إذ يكتبون.. غير أن الإيذاء بقصد الإيذاء، والتشهير الذي لا ينتمي للمسؤولية وأخلاق المهنة، يتسبب في وجود الشمع على أذني المسؤول، وبسببه، تضيع المنافع التي يُنشدها الكُتّاب وهم يضعون أرواحهم في تلك الكلمات.

كاريكاتير

■ عادل صبري

الـعـلـمـانـيّـة والمـواطـنـة

عدي حاتم

ما يؤسف له حقا هو أن العراق كان مسرحا لإعادة تطبيق تجارب إيديولوجية فاشلة تم استنساخها من دول المنطقة خلال العقود الستة الماضية ، واليوم هناك محاولات حثيثة لتطبيق التجربة الإيرانية في فرض الدين على طريقة الحكم ، لكن المشكلة التي ستواجه هؤلاء هي أي دين وأي مذهب سيتم تطبيقه لاسيما وأن حتى أتباع المذهب الواحد وفقهاءه يختلفون في الرؤى وتفسير النصوص وفي فهمهم للدين الذي يعتنقونه .

ثم أن تطبيق أي نظرية دينية معناه إلغاء أتباع الديانات الأخرى ومحو مفهوم المواطنة لأن التعامل مع الناس سيتم على أساس مرجعيتهم الدينية والمذهبية وهذا سيحول البلاد إلى كانتونات طائفية ودينية معزولة الواحدة عن الأخرى ، كل كانتون يريد تطبيق ما يؤمن به من نصوص دينية، وبالتالي ستكون هناك دولة طوائف متناحرة وضعيفة ينخرها الصراع والاقتتال الطائفي والعرقي وتنمو فيها التدخلات الخارجية بذريعة توفير الحماية لهذه الطائفة أو تلك. فرض الدين على الناس لن يولد الإيمان بل سيولد أجيالا من المنافقين والمتمردين والحاقدين على الدين، أما الإيمان فيأتي من الحوار والقناعة وليس من القمع وفرض التدين كما يحصل حاليا في إيران والسعودية الذي ولد ردة فعل معاكسة ومعادية للدين إذ تشير تقارير المنظمات المتخصصة الى أن هذين المجتمعين هما الأكثر جنوحا نحو الشذوذ الجنسي والأكثر استهلاكا للمخدرات والخمور وفيهما أكثر معدلات الملحدين في العالم. من المعروف أن الذين يتبنون النظرية الدينية لا يريدون خدمة الدين وإنما التجارة به واستغلاله أسوأ استغلال وتحويله كسلم للوصول إلى السلطة لان جميع الأديان لاسيما الإسلام لم يسمح لأحد بأن يكون "نائب الرب" ولم يعط لأي كان مسؤولية تطبيق الشريعة أو إكراه الناس على الدين بل ترك لهم حرية الاختيار وأغلب نصوص القرآن الكريم تؤكد ذلك (وَقُلِ الْحَقُّ من رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ) "الكهف ٢٩" ، والعلمانية لا تعني بالضرورة اللادينية كما تدعي الأحزاب الدينية وإنما تريد الفصل بين المطلق والنسبي والغيبي والملموس والثابت والمتغير، فالدين يعتمد المطلق والغيبي والمفاهيم الثابتة ولا يعترف بالتغير الزماني والمكاني ، والعلمانية ترتكز على المفاهيم النسبية وتغير قوانينها وفقا للتغيير الحاصل في ثقافة وتفكير المجتمع لإيجاد قوانين تواكب هذا التغيير، لذلك لا يصلح الدين في العمل السياسي أو إدارة الدولة لأن الدين شأن مطلق ومقدس لا يقبل النقد والاعتراض أو التعديل فيما قوانين الحكم والسياسة مسألة نسبية غير مقدسة قابلة للنقد والاعتراض والتعديل.

لا يمكن أن تحكم طائفة أو دين من دون اضطهاد أديان ومذاهب أخرى، وبالتالي حدوث حالة تمايز بين المواطنين وتصنيفات طبقية من قبيل مواطن من الدرجة الأولى وآخر من الدرجة الثانية أو عدم الاعتراف بحقوق المواطنة وحرية المعتقد لأتباع الديانات الأخرى، ما يعني ظهور صراعات ونزاعات تضع أي بلاد على فوهة البركان وتجعله في حالة اضطراب دائمة وتؤدي إلى غياب الاستقرار ومن ثم الى ضياع الوطن ، وهنا فأن علمانية الدولة هي المبدأ الوحيد الذي بإمكانه تحقيق المواطنة والمساواة ومن ثم السلم المجتمعي والاستقرار وإنهاء أي حالة للتمايز بين المواطنين ، لأنها تترك حرية الدين والمعتقد للناس ولا تتدخل به ولا تدعم ديناً على حساب آخر ولا تتعامل مع الناس على أساس خلفيتهم المذهبية أو الاثنية بل على أساس المواطنة، العلمانية الديمقراطية لا تعني إلغاء الدين أو محاربته وقمعه وإنما هي إيجاد منظومة حكم تعتمد على مرجعية الدستور والقوانين والوضعية التي تشرع تحت مرأى ومسمع ورقابة الرأي العام وبموافقة الشعب وإجماعه عليها وقبوله بها ،وتكون هذه القوانين حياتية دنيوية بحتة جامعة للشعب وليس مفرقة له تصب في مصلحة الجميع دون تفريق بينهم بسبب الدين أو الطائفة ، كما أن العلمانية لا تمنع المتدين من الوصول للحكم ولا تسمح للملحد بقمع المتدين وإنما تفرض على الاثنين الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأديان والمعتقدات ، وان يكون اهتمام الحكومة وجميع مفاصلها بتقديم الخدمات الحياتية اليومية للمواطنين وتحسينها من غير التدخل بمعتقد المواطن أو تشجيع هذا المذهب وقمع ذلك الدين . العلمانية تعتمد على معيار الكفاءة والاختصاص فقط في إدارة الدولة و تعطي فرصا متساوية للمواطنين في التعليم والصحة و العمل والحصول على الوظائف ، أما الحركات الدينية فأنها تعطي الأفضلية الى دينها وطائفتها ، لاسيما وان كل دين يرى انه الحق المطلق وان أتباعه لهم الأفضلية في الحياة ويعطي الأجر والثواب على مساعدتهم ويتوعد من يدعم ويساعد غيرهم بالعقاب والعذاب الأليم ، والمصيبة ستكون أعظم إذا كان بينه وبين دين آخر مشكلة تأريخية فأنها ستنعكس على طريق تفكير وأسلوب الإدارة للطبقة الحاكمة،وربما يدفعها للانتقام من مواطنيها المختلفين معها دينيا أو مذهبيا ثأرا للامس البعيد وهذا ما حصل في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، وهذا ما سيستمر إن لم يتفق الجميع على علمانية ومدنية الدولة العراقية ليتم تدارك الانهيار وإلا فأننا سنضيع العراق إلى الأبد.